المدرسة الجزائرية بين التربية والتوعية المرورية

د/ هيبة الجوزي
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الجزائر

ملخص:

تعدّ حوادث المرور ظاهرة اجتماعية استفحلت في المجتمع الجزائري بشكل رهيب، جعلها تهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد والعباد، وفي الغالب يرجع ذلك إلى الاستهانة والتجاهل لنتائجها الخطيرة، المبيّنة إحصائيا وما تخلفه من خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات ومن آثار نفسية واجتماعية على الأفراد والأسر؛ فهي تمثل إحدى أكبر وأخطر المشكلات المعاصرة التي واجهتها الدول ومن بينها الجزائر، سواء من خلال مؤسساتها الحكومية والاجتماعية أو المدنية، والواقع أنّ البلدان جميعها باتت منشغلة وتُولي اهتماما كبيرا لهذه الآفة الاجتماعية. تم تصنيف الجزائر على مستوى البلدان العربية من حيث خطورة حوادث المرور في الصف الأول، والمرتبة الرابعة في العالم.

أمام هذا الوضع المؤلم، حاولنا دراسة الأسباب العميقة لهذه الظاهرة، مع الأخذ بعين الاعتبار برنامج قانون المرور بين التربية والتحسيس، مع التطرق في نفس الوقت إلى دور كل من المؤسسات التربوية و البحث العلمي في التوعية المرورية وسلامتها عند الفرد والأسرة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: **حوادث المرور، التربية المرورية، الثقافة المرورية.**

---

school between education and road awareness

D/ Hiba El Djouzi
University of Mouloud Maamri-Tizi ouzou, Algéria.

Abstract:

Road accidents represent a social phenomenon that has dramatically increased in the Algerian society so as to threaten security and social stability of the country and the people. They are often due to the underestimation and ignorance of its tragic consequences, shown by statistics that highlight the heavy losses of life and property, and added to the deep psychological and social effects on individuals and families. They represent one of the biggest and most serious contemporary problems faced by countries including Algeria, both through government and social or civil institutions.

All countries are preoccupied and pay great attention to this social scourge. Algeria is ranking first with regard to road accidents at the level of the Arab countries and fourth in the world.

Faced with this painful situation, we have tried to study the deep causes of this phenomenon, taking into account the traffic law program between education and awareness, addressing at the same time the role of educational institutions and scientific research in theawareness of traffic safety at the individual level, family and society.

Keywords :road accidents, traffic road education, traffic road culture.

L'école Algérienne entre l'éducation et la Sensibilisation à la Sécurité Routière

D. Hiba El Djouzi

Université de Mouloud Maamri-Tizi ouzou, Algérie.

Résumé :

Les accidents de la circulation représentent un phénomène social, qui s'est dangereusement aggravé dans la société algérienne menaçant la sécurité et la stabilité sociale du pays et des personnes, souvent en raison de la sous-estimation et l'ignorance de ses graves conséquences, établies statistiquement, causant de lourdes pertes en vies humaines et en biens, et les effets psychologiques et sociaux sur les individus et les familles, ils représentent l'un des problèmes contemporains les plus importants et les plus graves rencontrés par les pays dont l'Algérie, à la fois au niveau du gouvernement et des institutions sociales ou civiles.

Tous les pays sont préoccupés par ce fléau social, et par la gravité de la situation ; en ce qui concerne les accidents de la circulation, l'Algérie est classée première au niveau des pays arabes, et quatrième dans le monde.

Face à cette situation douloureuse, nous avons essayé d'étudier les causes profondes de ce phénomène, mettant en rapport le programme du code de la route entre l'éducation et la sensibilisation, en considérant le rôle des établissements d'enseignement et de la recherche scientifique dans la sensibilisation à la sécurité routière de l'individu, la famille et la société.

Mots-clés : accidents de la circulation, éducation routière, culture routière.

مقدمة:

إنّ ظاهرة حوادث المرور في الجزائر أصبحت من أخطر الآفات الاجتماعية التي تعاني منها البلاد في الآونة الأخيرة. وهذا لما يترتب عنها من نتائج سلبية. وقد استفحلت في المجتمع الجزائري وبشكل رهيب يهدد الأمن الاجتماعي للبلاد والعباد،إلاّ أنّه في الغالب تلقى تجاهلا واستهانة بمخلفاتها الخطيرة المتمثلة في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات.

1- أهداف البحث:

- الارتقاء بالبحث العلمي الأكاديمي إلى الاهتمام ومعالجة الظواهر الاجتماعية التي تقدم خدمة اجتماعية وتساهم في ضمان أمن وسلامة الفرد في محيطه الاجتماعي.
- الكشف عن حجم ظاهرة حوادث المرور في الجزائر وآليات مواجهتها والحد من تفاقم الضرر في الأرواح والممتلكات.

2- منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لطبيعة الموضوع واستندنا في جمع المادة العلمية والمعرفية إلى الوثائق والملفات المتعلقة بحوادث المرور. وتمّ الحصول عليها من المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الوطني ووزارة النقل والمنظمة العالمية للصحّة (OMS).

3- تحديد المفاهيم:

أ- مفهوم حوادث المرور:

هناك عدّة تعاريف تحدد مفهوم حوادث المرور أهمها ما ورد في نظام المرور حسب ما حدّدته وزارة النقل في الجزائر، أن حوادث المرور هي: "جميع الحوادث التي تقع على أي طريق مفتوح للسير، ينتج عنها أضرار مادية كانت أو جسمية، وتكون بسبب المركبة". (**وزارة النقل، حوادث المرور في الجزائر، وثيقة عام 2013**).

كماعرّفت منظمة الصحة العالمية **(OMS)** حوادث المرور بـ: "هو كل حادث وقع في طريق مفتوح للسير يتضمن على الأقل مركبة في حالة تحرك وتتسبب في أضرار مادية أو جسدية" **(DEKKAR (N) et BENZOUCHA (A) : (1983), p 12)**

وهو أيضا، كل ما يحدث على الطريق ويكون بسبب المركبة إذا توفرت شروط معينة دون توقع، أن تدبير سابق من أي طرف من الأطراف المشتركة في الحادث المروري وينتج عنه إزهاق للأرواح أو خسائر في الممتلكات أو إصابة في الأجسام.بمعنى آخر أنه، كل الحوادث التي تقع على الطريق جراء اصطدام مركبة بمركبة أخرىأو مركبة براجل أو شيء آخر، وينتج عنها خسارة مادية أو بشرية.

إذن فالكل متفق على تعريف حادث المرور عامة في التناول العلمي لظاهرة حوادث المرور، على أن الحوادث المرورية مفاجئة، وأن الأفراد يتورطون فيها بدون دراية أو قصد أو توقع مسبق. وعليه تعرّف حوادث المرور بأنها كل الإصابات الناجمة عن استخدام المركبة أثناء سيرها تحت ظروف معينة وينتج عنها آثار مدمرّة للأرواح والممتلكات.

ب- التربية المرورية:

يعرّف دوركايم "Durkheim" التربية على أنها: "الفعل الممارس من طرف الأجيال البالغة والراشدة على الأجيال التي لم تنضج بعد. وليس لها استعداد للحياة الاجتماعية، فهدف التربية يتمثل في تنمية وتطوير عدد مؤكد من الحالات أو الأمور الطبيعية الثقافية والأخلاقية لدى الطفل والتي يتمثل بها في المجتمع"**(Emile , DURKHEIM(1997), p 51)**

وهي أيضا: "جميع العمليات التي يتم بواسطتها تنمية قدرات الشخص واتجاهاته وأشكال سلوكه الأخرى، وتنمية القيّم الإيجابية التي يؤكد عليها المجتمع الذي ينتمي إليه"**(على أحمد، حمدي (1997)، ص14)**

وتعريفنا الإجرائي للتربية المرورية يتمثل في ترسيخ البعد الحضاري للتقيّد بقوانين المرور المرتبطة بقيّم ومبادئ الأفراد وسلوكياتهم وحرصهم على الالتزام بالأخلاقيات المرورية وقواعدها عبر المؤسسات التنشيئية وفي كل المراحل العمرية. وهي بالتالي جزء من التنشئة الاجتماعية للفرد داخل محيطه الاجتماعي.

كما تعد التوعية المرورية الضلع الثالث في مبادئ السلامة المرورية وطالما شكا القائمون على أمر السلامة المرورية من عدم الاهتمام بهذا الجانب. فكثير من الحوادث تقع لجهل مستخدم الطريق بعناصر السلامة المرورية.

إن الجانب القانوني في مجال السلامة المرورية يعد من الجوانبالمهمة لسببين مهمين يتعلق الأول بالحقوق المترتبة بعد الحادث المروري وتحديد المخطئ وما يترتب عليه من جزاءات وغرامات والثاني تعمل القوانين على تحقيقه وهو الردع المروري الذي يعتبر الأهم في مجال السلامة المرورية بحيث يجعل مستخدم الطريق أكثر انتباها ومراعاة لقوانين السلامة المرورية.(**(Forward. (S), (1995)**

4- <u>إشكالية البحث:</u>

تمثل ظاهرة حوادث المرور إحدى أخطر وأكبر المشكلات المعاصرة التي تواجهها الدوّل من خلال مؤسساتها الحكومية والمدنية-الاجتماعية. والواقع أن جميع الدول في العالم باتت منشغلة كل الانشغال بهذه الآفة الاجتماعية نظرا لتفاقم أرقام الضحايا التي تخلفها حوادث المرور بشكل مستديم. وأيضا انعكاساتها النفسية والاجتماعية الناجمة عنها.

هو ما نلاحظه فعلا في الجزائر، جراء ارتفاع عدد الحوادث عبر مختلف الطرق الوطنية، دفعت بالجهات الأمنية والوقائية والإستشفائية إلى دق ناقوس الخطر من خلال تعاظم وتصاعد حجم الظاهرة في بلادنا، إذ تصنف الجزائر في المرتبة الأولى بين الدول العربية والمرتبة الرابعة عالميا في حجم حوادث المرور، ومدلولنا في ذلك حصيلة تطوّر الظاهرة في الجزائر من قتلى وجرحى. حيث جاء في إحصائيات **2013** أنه تمّ تسجيل **(830.760)** حادث، وتسجيل عدد الجرحى بحوالي **(876.060)** جريح. وعدد القتلى بحوالي **(4282)** قتيل في نفس السنة. كما أن في تقرير منظمة الصحة العالمية سجل مشاركة الدول الفقيرة والممثلة بنسبة **90%** من حوادث المرور، وهي نسبة ذات دلالة على خطورة الظاهرة.

أمام هذا الواقع الرقمي المؤلم، يجدر بنا الاهتمام بالتناول العلمي لظاهرة حوادث المرور، والتجذّر في مسبباتها والكشف عن دور المؤسسات التنشيئية والتعليمية التي لها دور التوعية، والتحسيس بمخاطر

الظاهرة وبمسؤولية الجميع في مكافحتها والوقاية منها والعمل بتكاثف جهود الجميع للحد من تفاقم أضرار حوادث المرور الجسمية والاجتماعية.

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكال المحوري وهو:

***ما هي العوامل المتسببة في ظاهرة حوادث المرور في الجزائر ؟**

*** وهل راعت المدرسة من خلال المناهج التعليمية عملية التوعية والتربية المرورية ؟**

5- **المقاربة النظرية للبحث:**

إن ظاهرة حوادث المرور هي ظاهرة اجتماعية كغيرها من الظواهر الاجتماعية تحدث لأسباب معينة ومختلفة كما تخلّف نتائج لها.

وغالبية الدراسات في العلوم الاجتماعية تعتبر العنصر البشري هو المتسبب الرئيس والمباشر لانتشار هذه الظاهرة، حيث أن ما بين نسبة **80%** و**90%** من حوادث المرور ترجع إلى العامل البشري بينما النسبة من **10%** إلى **20%** ترجع إلى أسباب أخرى، مادية أو غيرها.

لهذا وجدت نظريات مختلفة معتبرة الظاهرة على أنها ظاهرة ذات الأبعاد الاجتماعية والنفسية، يجب معالجتها.

وفيما يلي هناك نماذج من تلك النظريات:

أ/ النظرية الاجتماعية:

من المنظور الاجتماعي نجد فكرة التغير الاجتماعي والتطوّر التكنولوجي الذي حققته البشرية، أصبح يؤثر على شتى المجالات في المجتمع -الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتربوية- ترتب عنه عدّة مشاكل وأزمات على مختلف الأصعدة.

وتكون ظاهرة حوادث المرور ظاهرة اجتماعية يجب دراستها ومعالجتها لمحاولة التخفيف من خطورتها في المجتمع. حيث تعد حوادث المرور من أهم مسبّبات الحياة. فقد جاء في تقرير منظمة الصحّة العالمية بمناسبة اليوم العالمي للصحّة أن حوادث المرور هي ثاني أكبر أسباب الوفيات في العالم، إذ تمّ تسجيل عام **2013**،حوالي **1,2** مليون قتيل وأكثر من **50** مليون جريح أو معوّق. وهي بذلك تقوم بالتنبيه والتحذير من مخاطر ارتفاع حجم الظاهرة في العالم، والإسراع إلى اتخاذ إجراءات وقائية لذلك.

إنّ الأضرار الجسدية الناجمة عن حوادث المرور أصبحت ظواهر اجتماعية تتطلب استراتيجية محكمة لمواجهة آثارها المدمّرة. فالمركبة والسائق والطريق عناصر متلازمة ينتج عن أي خلل في إحداها نتائج خطيرة على الفرد والمجتمع.

وأيضا عدم احترام قانون المرور والاستعمال غير الصحيح للطريق هي معوّقات ذات البعد الاجتماعي تظهر من خلال القيم الاجتماعية المؤثرة في سلوك الأفراد وتؤدي بهم إلى الهلاك والبعد الزمني أيضا هو من عوامل تطوّر المجتمعات ورقيّها. لهذا سوء استعماله قد يؤدي لا محالة إلى نتائج وخيمة تعود على أفراد المجتمع بالضرر وعلى وجه الخصوص السلامة المرورية فيه.

إنّ الفوارق الاجتماعية قد تجعل الفرد يحمل ضغوطا نفسية كبيرة، تؤدي إلى سلوكات غير عادية، إذ أنّ السيارة اليوم أصبحت مظهرا من المظاهر الاجتماعية، وتعكس الانتماء الطبقي لمالكها. ممّا أدى

ببعض السائقين إلى سلوكات مرورية خطيرة تعبيرا على مكانتهم الاجتماعية الرّاقية في حين أن البعض الآخر من السائقين يعبّرون بذلك عن تذمرهم لانتمائهم إلى الطبقة المتدنية.

ب/ <u>النظرية النفسية:</u>

من الأسباب الجوهرية في وقوع حوادث المرور، العامل النفسي المتمثل في العدوانية الموجودة لدى السائقين وهذا لأن العدوانية هي سلوك غير سوّي حاقد لفرد غير متكيّف مع المحيط. وتظهر العدوانية من خلال القابلية للهجوم التي نجدها عند الفرد في حالة عداوة أو عنف مرتكب(**بوظريفة، حمو وآخرون (1991)، ص30).**

والسائق العدواني يظهر من خلال الديناميكية المبالغ فيها، وتبرز من خلال سلوك السائق الذي يعمل على تأكيد ذاته رغم صعوبات حركة المرور عن طريق الاستعمال الحاد لمنبّه السيارة، وإزعاج آخر والتأثير عليه، أو بعدم احترام قانون المرور وهو ما يفنّد وقوع حادث المرور، نتيجة لذلك.

بالإضافة إلى النزعة الفردية والأنانية التي يتصف بها بعض السائقين. لأن السائق الأناني يأخذ حق غيره في استعمال الطريق دون أن يهتم بحركة المرور التي يعرقلها. فكثيرا ما لاحظنا سائقين يسيرون في شوارع كثيرة الازدحام بالرّاجلين بسرعة جنونية، ولا يلتزمون بجهة اليمين على الطريق. وأيضا ترك السيارة في وسط الطريق تسد المنافذ وتعرقل حركة المرور، ويتسبب أحيانا في خطر الاصطدام.

هو ما يؤكده علماء النفس" إن الإنسان يولد فيه التهور بالإثارة وحبّ الذات، بحيث لا يهتم إلا بنفسه وبمصالحه الشخصية"**(جوزيف، ناكوزي(2000)، ص35).**

وللحد من نزعة الأنانية لدى الفرد، عليه أن يكتسب بالتنشئة الاجتماعية والبيئة الاجتماعية، تربية مرورية وشعور اجتماعي، يوجه تركيزه الفكري إلى الاهتمام بشؤون الغير والمصلحة العامة قبل مصلحته.

كذلك نجد عامل القلق أثناء السيّاقة مما يولّد لدى السائق حالة من التوتر والتأزم النفسي يشعره بالاختناق والضيق. ما يجعل السائق غير قادر على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، ويدفع به إلى احتمال وقوع الخطأ في القيادة وبالتالي إلى حوادث المرور.

6- <u>أسباب حوادث المرور في الجزائر:</u>

أولا: الأسباب المباشرة

1/ <u>العامل البشري:</u>

معظم الدراسات التي تناولت موضوع حوادث المرور أرجعت المسؤولية الكبيرة لهذه الحوادث إلى العنصر البشري، سائقا كان أم راجلا، بنسبة 89,43%، في حين أن هذا العامل ينقسم بدوره إلى ثلاث فئات: فئة الراجلين وهم المشاة، وهي الأكثر عرضة للخطر عند استعمالهم للطريق، لأن الراجل في هذه الحالة يعتبر شخص غير مؤمن واحتمال أن يكون ضحية لحادث أمام أنانية وعدم وعي السائقين. وأيضا لعدم الحذر واللامبالاة بسلوك المخالفات كمخالفة الإشارات الضوئية الخاصة بالطريق، والعبور دون مراقبة سلامة الطريق، وأيضا عدم احترام المشاة لممر الراجلين.

والفئة الثانية والتي تتمثل في راكبي الدرجات بنوعيها النارية والهوائية وهم أيضا معرضون للخطر، لأنهم لا يتمتعون بالكفاية من العناية اللازمة في مجال التجهيزات الأمنية، بالإضافة إلى انعدام طرقات خاصة بهم تحميهم من الحوادث" **(صفية، تزكرات (1999)، ص4)**

أما الفئة الثالثة، فهي التي أصبحت اليوم لا ترهبها قوّة القانون ورجال الأمن ولا الأرقام المرعبة لحوادث المرور المتصدرة عناوين كبريات الجرائد الوطنية والدولية والمتمثلة في سائقي السيارات، الذين صحت تسميتهم بإرهابِيّ الطرقات، الذين لا يحترمون قواعد المرور ومنها عدم وضع حزام الأمن وعدم احترام مسافة الأمان، واستعمال النقال أثناء السيّاقة والإفراط الجنوني في السرعة. متناسين احتمال تحوّلهم من فاعلي الإرهاب المروري إلى ضحايا حوادث المرور. هذا ما يستوجب تكثيف عملية التوعية المرورية لمستخدمي الطريق وغرس أخلاقيات السياقة كالمسؤولية والصبر والثقة بالذات.

2- <u>العامل النفسي:</u>

ومن أبرز وأهم الأسباب المباشرة لحوادث المرور الحالة النفسية للسائق التي لها تأثير سيكولوجي على السياقة حيث يقول "HOBBS et TILMAN": "إن الرجل يسوق كما يعيش" لأن العديد من السائقين لا تمثل لهم السياقة وسيلة نقل فقط بل رمزا للحرية والتباهي والقوة. فالاضطرابات النفسية وعدم التوازن النفسي وعدم التسامح والعنف عوامل كافية ذات وزن مؤثرة على السياقة الجيّدة، لأن في هذه الحالة السائق ينتقل بأمور أخرى تخص ظروف معيشته ويتناسى الطريق والتركيز فيه" **(DEKKAR (N), et BENZAOUCHE (A) (1985), p32)**

كما هناك السياقة في حالة سكر التي تجعل السائق يفقد التوازن وبالتالي يرتكب أخطاء ويتجاوز الإشارات المرورية ويتسبب في حادث مرور غالبا ما يشرك الآخرين في الخسائر والأضرار.

3- <u>عامل السرعة:</u>

كما نجد العامل المباشر الرائد في تصاعد حصيلة حوادث المرور، وهو السرعة المفرطة.

الكثير يجهل أن تحديد السرعة في الطرقات هو إجراء الأمن في الطريق، فكلما انخفض معدلها كلما انخفضت الأضرار ونسب الحوادث. فالتمهل والبطء في السياقة يمنح السائق فرصة الرؤية وإدراك الإشارات الضوئية العمودية والأفقية جيدا، كما يحسب للعراقيل المتوقعة في الطريق كالحيوانات والشاحنات...الخ. بينما السرعة المفرطة فيها مغامرة مجهولة العواقب.

بالرغم من حدّة الخطورة الناجمة عن الإفراط في السرعة إلا أن بعض السائقين يقومون بمناورات خطيرة، كالتجاوز غير القانوني والسرعة الجنونية، خاصة إذا تدعّم سلبا بعدم استعمال حزام الأمن الذي يعد الواقي من الإصابات الخطيرة التي تؤدي في الغالب إلى الرّمي خارج السيارة، أو الاصطدام بأخرى أو الصعود عليها.

نزيد على ذلك عوامل أخرى لا تقل أهمية كالتعب والإرهاق ونقص الأكسجين داخل السيارة في حالة قطع مسافات طويلة في مدة زمنية طويلة تؤثر كثيرا على جودة السياقة.

<u>ثانيا: الأسباب غير المباشرة:</u>

من الأسباب غير المباشرة نذكر أولا المركبة وهي عنصر استراتيجي في كل عملية نقل إذ تضم الحظيرة الوطنية أكثر من **4.600.000** مركبة أكثرها المركبات السياحية ثم الشاحنات والحافلات وهي تمثل في مجملها **85%** من الحظيرة الوطنية والنسبة الباقية تمثلها الجرارات والقاطرات والدرجات النارية، فالمركبة تعد السبب الثاني بعد السائق المتسببة في حوادث المرور بنسبة **5,51%** من مجموع حوادث المرور. فإذا كانت المركبة تعاني من خلل في التجهيزات الضوئية وانعدام الفرامل والأضواء وغيرها كانت خطرا مميتا في الطريق المستعمل. كما تجدر الإشارة أيضا إلى حالة الطريق المستعمل إذ نلاحظ وجود تشوهات في الطرق وحفر، وضيق أو انعدام الرصيف وعدم تهيئته وفقدان الإشارات الإرشادية فيه التي تؤدي إلى الخلل وتوهان السائق، إضافة إلى عامل الطبيعة من حالة الضباب الكثيف المعيق للرؤية، والأمطار والثلوج، والجليد، وعبور الحيوانات؛ كل ذلك يساهم في وقوع حوادث المرور.

وعليه فإن ظاهرة حوادث المرور في الجزائر تعد بحق مأساة وطنية تمس كل أفراد المجتمع بمختلف شرائحه والعنصر البشري هو المتسبب الرئيسي في وقوعها. لذا يجب الاهتمام بالعوامل النفسية الاجتماعية لمستعمل الطريق، حيث أصبح الجزائري اليوم يستعمل السيارة في تنقلاته يوميا ويعيرها جزءا من حياته اليومية. بالإضافة إلى استعمال المستحدثات العصرية في البيئة المرورية منها الطرق السريعة، الأنفاق، الجسور والمحوّلات...الخ، هو ما يتطلب منه وعيا ودراية بكيفية استعمالها بأمن وسلامة. حتى يتمكن من الاستعمال السليم ويتمتع برفاهية حياته لا القضاء عليها. ولذلك يجب على المؤسسات الاجتماعية والتربوية تهيئة المحيط والعنصر البشري لبلوغ تلك الغاية في الأمن والسلامة المرورية وذلك بصفة منتظمة منذ الطفولة، من الأسرة إلى المدرسة وكل مؤسسة تنشيئية تسهر على إكساب أفرادها سلوكات مرورية آمنة.

7- دور المؤسسات التربوية في التوعية المرورية:

إن التعليم والتربية السليمة، تؤهل الفرد منذ الطفولة لاستعمال الطريق وفق قواعد السلامة المرورية. فهو يحمل استعدادات نفسية واجتماعية قاعدية للقيام بسلوكيات وقائية من خلال تضافر المؤسسات التربوية من الأسرة والحضانة ثم المدرسة التي تحمل على عاتقها مسؤولية التربية المرورية والوقائية من حوادث المرور.

والتربية المرورية لا تتعلق بنقل كيفية عدم ارتكاب حوادث المرور، قدر ما هي متعلقة باكتساب الأشخاص استعدادات نفسية اجتماعية لاستعمال الطريق بشكل آمن.

فالتربية المرورية هي أساسا وظيفة اجتماعية تقتضي ترسيخ كافة السلوكيات الأساسية التي يحتاج إليها الفرد في مختلف مواقع المرور.

وتهدف التربية المرورية إلى إعداد الناشئة لاستعمال الطريق وفق قواعد السلامة المرورية، الشيء الذي يؤدي إلى التحكم في الحوادث المرورية بطريقة علمية واقعية وأكثر استمرارية ومن أهدافها ما يلي:

- تحسيس المتعلم بدوره في مجال السلامة المرورية وتنمية إدراكه لأهم قواعد المرور.
- تطوير السلوك الإيجابي لدى الناشئة يسهم في الحد من الحوادث المرورية.
- السعي لتعليم قانون المرور ضمن المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية.
- تدريب التلميذ على الحياة العامة وتسهيل اندماجه في الحياة الاجتماعية.

ولتطوير برنامج التربية المرورية يجب وضع استراتيجية لذلك، حيث يمكن استغلال عملية التمدرس الشامل لتدبير استراتيجية متكيّفة مع الأطوار التعليمية، وتزويد جميع التلاميذ بالمعلومات والخبرات الصالحة لاستعمال الطريق استعمالا آمنا. يمكن وضع وتوظيف هذه الاستراتيجية بصفة فعّالة وغير مستهلكة للوقت على حساب المواد الدراسية الأخرى. إذ يمكن إطلاع التلاميذ تدريجيا على المعلومات المرورية في ظرف زمني وجيز أي في الخمس دقائق الأولى من اليوم الدراسي، للتحسيس والتوعية بأهمية الالتزام بها ومخاطر تجاوزها.

ويقوم سياق تعليم التربية المرورية على عاملين أساسيين وهما:

- **المتعلّم**: حتى تكون التربية المرورية فعالة يجب أن تراعي معيارا أساسيا وكل ما يترتب عنه من سن المتعلم، قدراته المعرفية والنفسية والحركية.

- **وسائل وطرق التعليم**: يجب على منشط البرنامج التربوي المروري أن يكون مطلقا على قواعد الوقائية المرورية، وأن يكون مؤهلا بيداغوجيا لتعليم برنامج خاص بالتربية المرورية، مستندا إلى وسائل وتقنيات حديثة في عمله، هذا، التربوي.

في الواقع التربية المرورية هي عمل متواصل يمتد من الطفولة إلى الشباب، هادفة إلى وقاية الأفراد من حوادث المرور، لهذا يمكن تقسيم التربية المرورية إلى مراحل تراعى فيها الفئة العمرية للأفراد.

أ/ مرحلة التربية الأسرية: وفيها يتهيأ الفرد للتعامل مع المحيط الاجتماعي الخارجي. لهذا للأسرة دور هام في إعداد أبنائها لاستعمال الطريق بأمن وسلامة.

ب/ مرحلة الحضانة: وفيها يلقى الطفل رعاية مكمّلة لدور الأسرة، إذ يؤكد المربون، ضرورة استيعاب مبادئ السلوك المروري السليم في سن مبكر، حتى تتفادى الناشئة مخاطر الطريق.

ج/ المدرسة: يمكن جدا " أن نثبت ضرورة إدماج وحدة أو مادة التربية المرورية في جميع مستويات التعليم من الابتدائي إلى الثانوي. وهو ما اشترطه وفرضه قانون المرور، إذ يجبر على تعليم التربية المرورية في المدارس"(**أحمد، الغفري: 2010**)كمادة منفصلة أو إدراج مفاهيم التربية المرورية بكافة أبعادها إلى المناهج التعليمية في المؤسسات التربوية بحيث هي من أهم مؤسسات المجتمع المدني في بذل الجهود وحملات التوعية حول السلامة المرورية.

8- دور البحث العلمي في تطوير قطاع السلامة المرورية:

إنّ الحوادث تقع يوميا بل وفي كل ساعة من النهار أو الليل. فبوجود العنصر البشري الذي يعتريه سوء التقدير في بعض الأحيان والتهوّر في أحيان أخرى كعامل أساسي لا يمكن إلغاء الحوادث المرورية الإضافة إلى العوامل الأخرى المؤثرة كسوء الصيانة وسوء التصميم وحال الطقس... وغيرها من الأمور المذكورة آنفا، والمعروفة لدى العاملين في هذا المجال.

إنّنا لا يمكن أن نكتفي بالتعبير عن أحزاننا وآلامنا على الحوادث بل يجب أن نستفيد من كل حادث لإضافة جديد إلى معرفتنا التراكمية في أسباب وقمع هذه الحوادث. فإن كنا لم نستطع تفاديها من قبل فعلى الأقل نحاول منع أو التقليل من هذه الحوادث في المستقبل ومنع إزهاق الأرواح ومآسي الإصابات الجسيمة والخسائر المادية غير المبررة الناتجة عن هذه الظاهرة المؤسفة.

إنه بالدراسة العلمية لظاهرة الحوادث المرورية أمكن اليوم إدخال التطوير في مجالات السلامة المرورية ونتائجه، وهذه التطورات والتقديم في العادة يتم اختباره، إما في المعامل والمختبرات قبل تطبيقه في الواقع العلمي ومن النتائج المتأتية من هذه التجارب يتم إقرار المنتوج أو تطويره أو إلغاؤه في حالات أخرى. ومن ثم تتم تجربة هذه العناصر الجديدة في الواقع المعاش ويتم رصد نتائجه عبر التحليل العلمي لحوادث المرور ومن ثم ترفع النتائج إلى القائمين على بحوث التطوير لتعزيز النتائج أو دراسة الخلل ومعالجته.

وإن كانت التطورات التي تختبر في المعامل لا تكون نتائجها نهائية إلا بعد ممارستها في الواقع وإرسال التقارير إلى الجهات المسؤولة. وهنا يتضح لنا مدى أهمية وفعالية البحث العلمي من الناحية الاستراتيجية في معالجة ظاهرة الحوادث المرورية.

9- <u>تأثير نتائج البحث العلمي على استراتيجية الحد من الحوادث المرورية :</u>

إن أهمية نتائج البحث العلمي في مجال السلامة المرورية تكمن في حال استخدامها كتغذية استرجاعية (Feed-back) لمتخذي القرار في شتى المجالات التي تدخل في مجال السلامة المرورية كما تم استعراضه آنفا.

فمثلا أثبتت الدراسات العلمية أن أصحاب الرخص الجديدة يرتبطون ارتباطا وثيقا بنوع معين من الحوادث، وبالتالي يمكن الرجوع إلى مناهج تعليم القيادة ومراجعتها والتركيز على النقاط التي لها علاقة بهذا النوع من الحوادث، وهنا يتضح الإهمال في التدريب على هذه الحالة وبالتالي القرار الاستراتيجي المتخذ يكون بإعادة النظر في مناهج التدريب والذي بدوره يمكن أن يساهم في تقليل هذا النوع من الحوادث.

ويستخدم البحث العلمي في دراسة بعض الظواهر قبل وبعد تغيير عنصر مروري لقياس مدى تأثيره على انخفاض الحوادث المرورية وذلك للاستمرار في السياسة الجديدة أو الرجوع عنها أو تعديلها وذلك على أساس علمي متين.

وهذا التطور المشهود له في معدلات الحوادث المرورية في " البلدان الأوروبية وبخاصة الإسكندنافية وبريطانيا قد قام على أساس متين من البحث في المراكز المتخصصة والمؤسسات الأكاديمية. والذي أتاح لهم الإعلان عن الخطط الوطنية للسلامة على الطريق والذي يتضمن أبرز النقاط التي سوف يتم التركيز عليها في فترة زمنية مقبلة ومقدار الانخفاض المرجو في إعداد ونوعية الحوادث المرورية"

(<u>Department of the Environment</u>،U.K : 2000)

10- <u>الوقاية من حوادث المرور</u>:

إنّ الأمن المروري يرتبط ارتباطا وثيقا بالتربية والتعليم، حيث تغرس القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس أفراد المجتمع. والتكفل التربوي يمثل أحد الحقول الاجتماعية الهامة التي تلعب دورًا حيويا في نشر الثقافة المرورية والمحافظة على بناء واستقرار المجتمع. وهذا ما أكده "الوظيفيون" أن النظام التربوي وظيفة حيوية في بقاء وتجانس المجتمع من خلال ما يقوم به النظام التعليمي في نقل معايير وقيم المجتمع

من جيل إلى آخر. حيث يرى "دوركايم" –أبرز علماء الوظيفية- أن "المجتمع يكتب له البقاء فقط إذا وجد بين أعضائه درجة مناسبة من التجانس والتكامل"(**عبد العزيز، الوهابي(2005)، ص 15)**

والنظام التربوي في المجتمع تمثله الأسرة والمدرسة، لأنهما الركيزتان الهامتان في ارتفاع درجة الوعي المروري لدى الأطفال والتلاميذ، لأنه يغرس قيّم ومعايير النظام الاجتماعي في المجتمع، ومن الضروري أن يتعلم التلميذ كيف يتحقق أمن المجتمع وأمنه هو بالدرجة الأولى من خلال التهيئة النفسية والاجتماعية، وهذا للتكيف مع التعليم والآمال والتطلعات التي يناشدها المجتمع لتحقيق السلوكيات المثالية في تجسيد الأمن المروري.

وفي ظل تعقد الحياة، وضخامة عدد السكان في المدن والزحمة المرورية وضيق الطرقات وكثرة الحوادث المرورية، أضحى ضبط السلوك والتحكم فيه عملية معقدة تحتاج إلى إشراك الجميع للوقاية من مخاطر الطرقات وسلامة المشاة وضبط السلوك المنحرف، حيث أن رجل الأمن لا يمكنه ذلك دون تضافر جهود المجتمع.

وعليه، تعود مسؤولية الوقاية من حوادث المرور على الجميع. فعلى المجتمع المدني بكل مؤسساته الرسمية وغير الرسمية تنشئة الأفراد، التنشئة الأسرية والاجتماعية والتنشئة المعرفية والثقافية. فهو عمل حضري يدعّم ضرورة التعاون مع أجهزة الأمن، أي الشرطة والدرك الوطني، الذين يسهرون على حماية حقوق أفراد المجتمع وسلامتهم.

ولا يتسنى للمجتمع بلوغ هذه الغاية من التربية الأمنية والمرورية إلا من خلال تعميق الحوار والتفاعل بين المؤسسات التربوية والحديثة مع المؤسسات الأمنية بمناقشة المشاكل الاجتماعية والمشاركة في وضع خطط واستراتيجيات مشتركة بينهما لمعالجة المشاكل ورفع التحدي للقضاء عليها. وبالرغم من وجود برامج تربوية تقدم للتلاميذ في المرحلة الابتدائية تعلمهم كيفية تجنب حوادث المرور من خلال إكسابهم قواعد السير السليم وقوانينه، إلا أنها تشوبها نقائص في إيصال المعلومات الدقيقة حول حوادث المرور وقانون المرور، وعليه، فمن الضروري إعادة النظر في المناهج والبرامج الدراسية والأساليب التربوية بإدخال تقنيات حديثة تنقل الواقع بمصداقية، وتحث على مواكبة العصر بالاطلاع على المستجدات الآلية والبشرية القادرة على مصارعة الآفة الاجتماعية والمتمثلة في ظاهرة حوادث المرور والقضاء عليها. ولذلك على المجتمع تفعيل معطيات العصر في زمن العولمة والفضاء المفتوح، بالانطلاق من الدراسات الأكاديمية المعمقة، الكاشفة للتغيرات التي يمرّ بها المجتمع والمستجدات العصرية في مجال حوادث المرور وما يتعلق بها من مركبات وطرق، إضافة إلى تفهم العنصر الفعّال في وقوعها وهو الإنسان.

بالإضافة إلى تدعيم عملية التحسيس والتوعية المرورية في المجتمع بربط المدرسة والجامعة بالمجتمع المدني. وتفعيل دور هذه المؤسسات في حماية أمن المجتمع من مخاطر حوادث السير وعدم حصر نشاطها داخل المدرسة والجامعة، والسعي الجاد إلى تبصير المواطنين بأخطار حوادث المرور وما ينتج عنها من خسائر في الأرواح والعتاد والممتلكات من خلال إدراج المساجد في خطب الجمعية للتحسيس والتوعية المرورية داخل المجتمع.

<u>الاقتراحات:</u>

- ضرورة الاهتمام جديّا بإنشاء مراكز البحث العلمي في مختلف أنحاء القطر وتزويدها بكل الوسائل المادية والإطارات المختصة ووصلها بمراكز تدفق المعلومات.

- على متخذي القرار في المجال المروري إدراك أهمية نتائج البحث العلمي في تطوير قطاع السلامة المرورية وأن يتضمن ذلك في التشريعات الرسمية والقانونية وكل ما له علاقة في مجال اتخاذ القرار.

خاتمة:

إنّ موضوع حوادث المرور يفرض نفسه بقوة في حياتنا اليومية والاجتماعية حيث تشهد حصيلة حوادث المرور تزايدا من سنة إلى أخرى، نتيجة جملة من العوامل النفسية والاجتماعية التي تعد المحرك الأساسي لسلوك الأفراد أثناء استعمالهم للطريق. وعليه أردنا في هذه الدراسة طرح إشكالية التوعية والتربية المرورية وانعكاساتها على الحركة المرورية. ومن المنظور السوسيو-حركي ارتأينا رفع ندائنا لكل المؤسسات التنشيئية بدءا بالأسرة والمدرسة، لأن نكثّف جهودنا لغرس ثقافة مرورية لدى الفرد في المجتمع لأنّ ذلك وظيفة ومسؤولية الجميع في مكافحة الظاهرة والوقاية منها لضمان الأمن والسلامة المرورية. فحوادث المرور هي ظاهرة تهدد حقا حياة الجميع في المجتمع الجزائري دون انتقاء.

قائمة المراجع:

1. بوظريفة حمو وآخرون (1991).**دراسة أسباب حوادث المرور في الجزائر**، الجزائر: مركز الطباعة الجامعية.

2. تزكرات صفية، لوكيلفايزة (1999) " **الأسباب المباشرة لوقوع حوادث المرور"، مجلة الوقاية والسياقة**، العدد 1، المركز الوطني للأمن والوقاية عبر الطرقات.

3. حمدي، على أحمد (1997).**مقدمة في علم اجتماع التربية**، الأزريطة: دار المعرفة الجامعية.

4. ناكوزي، جوزيف (2000). **أمن المرور**، ترجمة: سليمان عبد الجليل، لبنان: مؤسسة الدين للطباعة والنشر. وثيقة عام (2013). وزارة النقل، **حوادث المرور في الجزائر**.

5. الغفري،أحمد.**الثقافة المرورية**، 2010/03/23.

6. الوهابي، عبد العزيز (2005) " **تفعيل دور الأنساق الاجتماعية في تحقيق المنظومة الأمنية المرورية في الجزائر"**، الجزائر: مداخلة في الندوة الوطنية حول سلامة المشاة كواجب وطني ومسؤولية مشتركة.

7. DEKKAR (N) et BENZOUCHA (A) (1983).**Les accidents de la circulation en Algérie,**Alger : SNED.

8. DURKHEIM, Emile(1997). **Education et Sociologie**, France : PUF.

9. FORWARD, S., (1995) **«Attitude studies andits Implications for Road Safety Education »**, International Forum Road Safety Research, Bangkok, Thailand,.

10. (2000) « **Tomorrow's Roads –Safer for everyone** »– The government's Road Safety Strategy and Causality Reduction Targets for 2010". **Department of the environment**, Transport and the Regions, London: U.K.